جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

SESRI
معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية
The Social & Economic Survey Research Institute

تـقرير سيـاسـات

المجلس البلدي المركزي في قطر:
المشاركة العامة والمعرفة والتصورات

تقرير نهائي

5 مارس 2020

معهد البحوث الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة المسحيَّة هو مؤسسة بحثيَّة بجامعة قطر. ومنذ إنشائه في عام 2008، أسَّسَ المعهدُ بنيةً تحتيَّةً قويَّةً قائمة على البحوث الاستقصائيَّة بهدف تقديم بيانات مسحيَّة عالية الجودة للتخطيط وإجراء الأبحاث في القطاعين الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ. وتهدف البيانات إلى إطلاع كلٍّ من المخططين وصناع القرار والمجتمع الأكاديميِّ على آخر المستجدات.

أعدَّ هذا التقريرَ النهائي:

د. جاستن جنغلر، أستاذ باحث مساعد

جدول المحتويات

جدول الاشكال 2

ملخص تنفيذي..... 3

مقدمة: الرأي العام والمجلس البلدي المركزي في قطر 5

القسم 1: المشاركة العامة في العملية الانتخابية 6

القسم 2: بعد الانتخابات: المعرفة والاتصال مع المجلس البلدي المركزي 14

القسم 3: التصورات العامة للمجلس البلدي المركزي 19

القسم 4: توصيات السياسات 23

جدول الاشكال

الشكل 1 . أسباب عدم التصويت في انتخابات المجلس البلدي المركزي 2019 7

الشكل 2. حضور فعاليات الحملات، 2015 مقابل 2019 9

الشكل 3. الاتصال بواسطة مرشح المجلس البلدي المركزي ، 2015 مقابل 2019..... 10

الشكل 4. قرابة المرشح للمستجيب ، 2015 مقابل 2019 12

الشكل 5. المعرفة العامة حول المجلس البلدي المركزي، 2015 مقابل 2019..... 15

الشكل 6. التفاعل مع عضو المجلس البلدي المركزي، 2015 مقابل 2019 16

الشكل 7. طلب المساعدة من عضو في المجلس البلدي المركزي ، 2015 مقابل 2019..... 17

الشكل 8. المجلس البلدي المركزي كمقدم خدمة أساسي(2019)..... 18

الشكل 9.تقييم سلطة المجلس البلدي المركزي، 2015 مقابل 2019..... 19

الشكل 10. الرضا العام عن المجلس البلدي المركزي ، 2015 مقابل 2019 20

ملخص تنفيذي

أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) في جامعة قطر دراسات مسحية وذلك لاستقصاء الرأي العام للمواطنين القطريين حول انتخابات المجلس البلدي، أجريت الدراسات مباشرة قبل بدء انتخابات المجلس البلدي المركزي في عامي 2015 و2019 على التوالي. حيث تمت مقابلة 848 مواطناً في المسح الأول و1033 مواطناً في المسح الثاني. تقدم هذه البيانات أول دلائل قائمة على تجارب علمية لمواقف القطرين تجاه المجلس البلدي المركزي ومشاركة المواطنين في عملية تسجيل الناخبين والتصويت والتوجهات السياسية الأوسع نطاقاً. يعرض هذا التقرير نتائج هاتين الدراستين من خلال أربعة أقسام، ويختتم بتوصيات السياسات. تشمل النتائج الرئيسية ما يلي:

- المواطنون الذين يسجلون للتصويت هم الأكبر سناً (أكبر من 30 سنة) ومن الذكور.
- معظم المواطنين الذين يسجلون في الانتخابات يقومون بالإدلاء بأصواتهم.
- الأسباب الأكثر شيوعاً لعدم التصويت هي ضيق الوقت وعدم وجود اختصاصات واضحة للمجلس البلدي المركزي.
- قبل فترة تسجيل الناخبين، يختار العديد من المواطنين المرشح الذين يرغبون بالتصويت له.
- المواطنون الذين لديهم صلة قرابة مع مرشح أو أكثر هم أكثر ميلاً للتصويت.
- يفيد العديد من المواطنين أنهم لا يعرفون الفائزين في الانتخابات وحتى عملية الانتخابات بذاتها.
- تعتبر مناقشة المواطنين للانتخابات والمشاركة في الأحداث الانتخابية منخفضة، وتراجعت أكثر بين عامي 2015 و2019.
- انخفض التواصل بين المرشحين المحتملين والناخبين بين عامي 2015 و2019.
- زادت المعرفة العامة بالمجلس البلدي المركزي كمؤسسة زيادة طفيفة بين عامي 2015 و2019 ولكنها لا تزال منخفضة.
- المواطنون الذين لديهم المعرفة الأكبر بالمجلس البلدي المركزي هم الأقل رضا عن المجلس.
- نسبة قليلة من المواطنين يكونون على اتصال مع ممثلهم لمجلس البلدي المركزي خارج الانتخابات.
- بشكل عام، أعضاء المجلس البلدي المركزي قادرون على مساعدة المواطنين الذين يواجهون مشاكل، عند طلبهم للمساعدة.
- يعتقد ربع المواطنين اعتقاداً خاطئاً أن المجلس البلدي المركزي، يتحمل المسؤولية الأساسية عن توفير الخدمات المحلية، وليس وزارة البلدية والبيئة
- ازداد الرضا العام عن المجلس البلدي المركزي وسلطته بشكل طفيف بين عامي 2015 و2019.

- ترتبط نسبة الرضا العالية عن المجلس البلدي المركزي بمزيد من التفاعل والمشاركة في الانتخابات المستقبلية المرتقبة لمجلس الشورى.

مقدمة: الرأي العام والمجلس البلدي المركزي في قطر

في أبريل 2019، أجرت دولة قطر انتخابات للمجلس البلدي المركزي (CMC). كانت هذه الانتخابات هي السادسة منذ تأسيس المجلس في عام 1999، والأولى منذ الحصار المفروض على قطر في يونيو 2017. بعد المشاركة المرتفعة في البداية، انخفضت مشاركة المواطنين في انتخابات المجلس البلدي المركزي بشكل مطرد. تشير الأرقام الرسمية إلى أن عدد المواطنين الذين صوتوا انخفض بنسبة 9 ٪ مقارنة مع الانتخابات الأخيرة في عام 2015، من 1470 إلى 1334 فقط، أو قرابة 1 من 13 بالغين قطريين في عام 2019. أدى الانخفاض المستمر في الاهتمام بانتخابات المجلس البلدي المركزي منذ عام 1999 إلى نقاش في وسائل الإعلام والمجتمع القطري حول انخفاض معدل تسجيل الناخبين، وفتح حوار أوسع حول دور المجلس البلدي المركزي وقدرته على معالجة مخاوف المواطنين. ومع ذلك، حتى الآن، لا يُعرف سوى القليل عن آراء المواطنين القطريين تجاه المجلس البلدي المركزي وهو الهيئة المنتخبة الوحيدة في قطر بالتالي فهو مرتبط مباشرة بالرأي العام.

لملء هذه الفجوة، أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) في جامعة قطر دراسات مسحية وذلك لاستقصاء الرأي العام للمواطنين القطريين مباشرة قبل بدء انتخابات المجلس البلدي المركزي في عامي 2015 و2019 على التوالي، حيث تمت مقابلة 848 مواطناً في المسح الأول و1033 مواطناً في المسح الثاني. تقدم هذه البيانات أول دلائل قائمة على تجارب علمية لمواقف القطرين تجاه المجلس البلدي المركزي ومشاركة المواطنين في عملية الانتخاب والتصويت إضافة الى دراسة التوجهات السياسية الأوسع نطاقاً. يعرض هذا التقرير نتائج هاتين الدراستين المهمتين في أربعة أقسام. أولاً، فحص السلوك السياسي والمشاركة في الانتخابات من خلال التسجيل للتصويت والحملات الانتخابية والتصويت. ثانياً، تحليل علاقة المواطنين مع المجلس البلدي المركزي خارج الانتخابات، بما في ذلك الاتصال بأعضاء المجلس البلدي المركزي، ومعرفة دور المجلس كمؤسسة. يبحث في القسم الثالث تقييم القطريين للمجلس البلدي المركزي، والدوافع المرتبطة بهذه التقييمات، وآثار هذه التقييمات على السلطات التشريعية الأخرى في قطر مثل مجلس الشورى. يختتم التقرير في القسم الرابع الذي يقدم توصيات السياسات لإخطار المختصين وتطوير ادارة المجلس.

القسم 1: المشاركة العامة في العملية الانتخابية

التسجيل في قائمة الناخبين

أتيحت الفرصة للمواطنين القطريين للتسجيل في قائمة الناخبين في انتخابات المجلس البلدي المركزي 2019 في مقر إقامتهم اعتباراً من 13 يناير، مع الانتهاء من قوائم الناخبين في 14 فبراير. وفقاً لمسح معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، الذي أجري في أبريل 2019، أبلغ أقل من ربع المستجيبين المؤهلين للتصويت، أو 22 بالمائة، أنهم مسجلون للتصويت في انتخابات المجلس البلدي المركزي، في حين أن بقية المستجيبين لم يسجلوا أو أشاروا إلى أنهم كانوا غير مؤهلين للتصويت. (لا يُسمح لأفراد الشرطة والجيش بالمشاركة.) من الصعب معرفة كيف تقارن هذه النسب المئوية بمعدلات التسجيل الفعلية لانتخابات 2019، نظراً لعدم توفر تقديرات عدد الناخبين المؤهلين. ومع ذلك، فمن الواضح أن العديد من المواطنين القطريين لا يشاركون في عملية انتخابات المجلس البلدي المركزي حتى في المرحلة المبكرة من تسجيل الناخبين.

أفاد عدد أكبر من الذكور (25٪) عن الإناث (19٪) بتسجيلهم في قائمة الناخبين في انتخابات 2019، مما يدل على وجود فجوة طفيفة بين الجنسين في المشاركة في العينة (ع = 0.022). توجد فجوة معتدلة بين الجنسين في عدد الناخبين في الانتخابات السابقة. تُظهر نتائج الانتخابات التي قدمتها وزارة الداخلية، التي تنظم انتخابات المجلس البلدي المركزي، أن عدد النساء اللواتي صوّتن أقل من الذكور في كل من انتخابات عامي 2007 و2011 التي بلغت فيها نسبة الناخبات الإناث إلى الناخبين الذكور 95.4 في المائة و81.8 في المائة، على التوالي. والجدير بالذكر أن عدد الناخبين الذكور زاد بين عامي 2007 و2011، بينما انخفض عدد الناخبات الإناث. تشير نتائج المسح إلى أن الفجوة بين الجنسين التي لوحظت في الانتخابات السابقة قد تكون موجودة في مرحلة التسجيل للمشاركة.

بالإضافة إلى ذلك، من بين الذين أبلغوا عن تسجيلهم في المسح، شكّل المستجيبون الذين تجاوزوا الثلاثين من العمر حوالي 77 في المائة، في حين لم يمثل المستجيبون الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً سوى حوالي 23 في المائة. العلاقة بين العمر والتسجيل لها دلالة إحصائية (P <0.001) هذا يشير إلى أن هذه الانتخابات تفتقد مشاركة الشباب. بالتأكيد من الوارد أن يكون كبار السن أكثر ميلاً للتصويت في النظم الانتخابية. ومع ذلك، فإن مشاركة الشباب في السياسة أمر مهم لأنه يضمن استمرار المشاركة السياسية في الأجيال المقبلة.

سئل المشاركون الذين قالوا إنهم لم يسجلوا في قائمة الانتخاب في عام 2019، سؤال متابعة حول سبب عدم تصويتهم. كما هو مبين في الشكل 1، كان ضيق الوقت للتسجيل والتصويت هو السبب الأكثر تكراراً (33 في المائة)، وتم اختياره من قِبل ثُلث غير المشاركين تقريباً. السبب الثاني الأكثر تكراراً هو الاعتقاد بأن المجلس البلدي المركزي يفتقر إلى القدرة على إجراء تغييرات محورية (30 بالمائة). تم ذكر عدم وجود مرشح

يرغبون في التصويت لصالحه بنسبة 14 بالمائة، بينما عبر 11 بالمائة فقط عن فكرة أن التصويت والانتخابات ليسا أفضل طريقة لمعالجة القضايا المهمة. أشار 2 في المائة فقط من غير المشاركين أنهم يفتقرون إلى المعرفة بشأن إجراءات التسجيل أو التصويت.

تشير الإجابة الأكثر تكرارا وهي أنه لم يكن لدى المواطنين وقتاً للتسجيل والتصويت إلى أنه من الممكن تمديد فترات التسجيل للوصول إلى عدد أكبر من الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، تعني المخاوف بشأن فعالية المجلس البلدي المركزي أن الضعف المؤسسي للمجلس قد يؤدي إلى خيبة أمل الناخبين. أخيرًا، عدد المواطنين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب في المسح عالٍ، يعني أن شريحة كبيرة من السكان (خاصة أفراد الشرطة والجيش) غير ممثلة وبالتالي قد تنفصل عن السياسة تماما.

الشكل 1 . أسباب عدم التصويت في انتخابات المجلس البلدي المركزي 2019

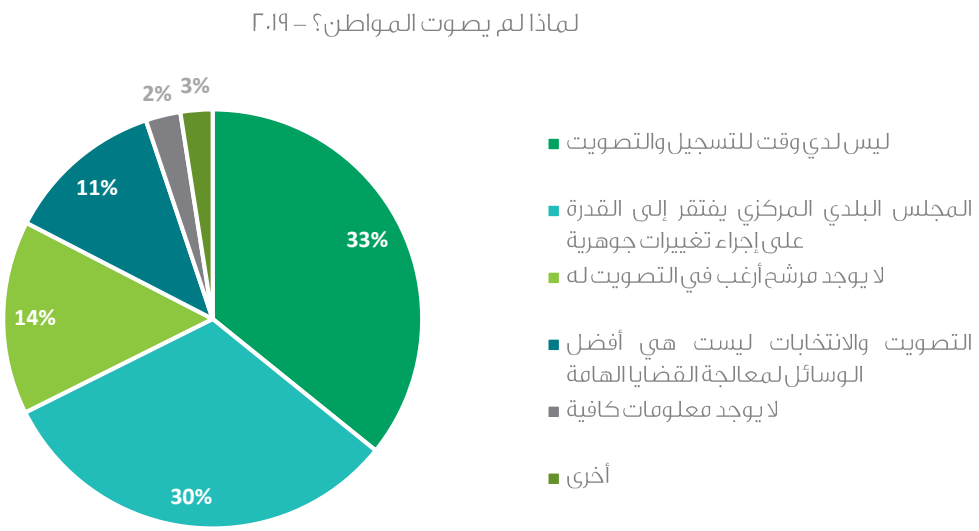

اختيار المرشح

نظراً لمعرفة القليل جداً عن سلوك التصويت في انتخابات المجلس البلدي المركزي في قطر، سُئل المشاركون في مسح عام 2015 عن اختيارهم للمرشح الذي سيدلون له بصوتهم. ومن المثير للاهتمام، أن 65 في المائة من المستجيبين أفادوا أنهم يعلمون بالفعل المرشح الذي سيقومون بالتصويت له في وقت التسجيل للانتخابات، في حين أن باقي المستجيبين خططوا لاتخاذ قرار الاختيار من بين المرشحين في وقت لاحق (أي بعد التسجيل أو أثناء الحملة الانتخابية). وفقاً لموقع وزارة الداخلية، لا يبدأ التسجيل الرسمي للمرشح حتى يتم الانتهاء من سجلات الناخبين، مما يعني أنه لم يكن باستطاعة المنتخبين التنبؤ بالمرشحين الرسميين. ويبدو أن العديد من الأشخاص الذين يشاركون في الانتخابات يدركون مجموعة من المرشحين المحتملين الذين أعربوا عن نيتهم في الترشح للمناصب قبل فترة التسجيل الرسمية للناخبين.

في المجتمع القطري، تعد الحملات الانتخابية القائمة على أساس الروابط العائلية والقبلية معقولة. حيث من المحتمل أن يعبر المرشحون المحتملون عن نواياهم في الترشح لأفراد أسرهم قبل إعلان ترشيحهم رسمياً. في الواقع، هناك علاقة بين قرار المستجيب في التصويت وعدد المرشحين من أفراد عائلة أو قبيلة في مسح عام 2015. ومن بين أولئك الذين لم يبلغوا عن وجود أحد أفراد العائلة في انتخابات المجلس البلدي المركزي لعام 2015، قال 58 بالمائة إنهم يعرفون بالفعل لمن يريدون التصويت، في حين أن 76 بالمائة من المشاركين الذين لديهم مرشح واحد من عائلتهم أو قبيلتهم كانوا يعرفون بالفعل المرشح الذي سيصوتون له عند التسجيل. أولئك الذين لديهم أكثر من مرشح واحد من عائلتهم أفادو عن قرارات أولية للتصويت بمعدلات تكرار أكثر (67 بالمائة) من أولئك الذين لم يكن لديهم أحد من عائلتهم مرشح للانتخابات، ولكن أقل من أولئك الذين لديهم فرد واحد فقط مرشح من أفراد عائلتهم. تتوافق النتائج مع فكرة أن الروابط العائلية والقبلية تساعد الناخبين على الاختيار من بين المرشحين، بحيث أن وجود مرشح واحد فقط من أفراد العائلة في الانتخابات سوف ييسط بالفعل عملية اتخاذ القرار لبعض المشاركين.

عملية الحملة

التوعية بالحملات والتغطية الإعلامية

على الرغم من أن العديد من القطريين قالوا إنهم لم يشاركوا بالانتخابات، إلا أن حوالي 80 في المائة ذكروا أنهم "إما إلى حد ما" أو "على دراية تامة" بانتخابات المجلس البلدي المركزي في مايو 2015. وكما هو متوقع، أفاد المستجيبون الذين كانوا أكثر وعياً بالانتخابات تسجيلهم للتصويت بشكل متكرر. حوالي 35 في المائة من المستجيبين الذين كانوا على دراية بالانتخابات مسجّلون للتصويت، في حين أن 18 في المائة فقط من الذين كانوا على علم إلى حد ما، قاموا بالتسجيل للتصويت. ذكر المستجيبون الذكور أنهم كانوا على علم بالانتخابات بشكل متكرر (55 بالمائة) مقارنة بالمستجيبات الإناث (43 بالمائة). ومع ذلك، أفاد عدد أكبر من الإناث بأنهن على علم بالانتخابات (37 في المائة) أكثر من الذكور (25 في المائة). إن الجمع بين الفئتين "على عِلم تام" و "على عِلم نوعاً ما" يدل على أنه لا يوجد فرق إحصائي بين وعي الذكور (حوالي 80 في المائة) والإناث (حوالي 80 في المائة). يشير هذا الاستنتاج إلى أن النساء على وعي بالسياسة بشكل عام بقدر الرجال، لكنهن قد لا يشاركن بنفس المستوى أو الشدة. هذا ليس مفاجئاً نظراً لعدم وجود تمثيل نسائي في المجلس.

تماشياً مع النتائج السابقة حول تسجيل الناخبين، أبلغ المستجيبون الأكبر سناً عن وعي أكبر بانتخابات مايو 2015 مقارنة بالشباب القطريين، حيث أفاد حوالي 85 في المائة ممن تزيد أعمارهم عن 30 سنة إنهم إما "مدركون جدا" أو "مدركون إلى حد ما" للانتخابات، في حين أن 73 في المائة فقط من المواطنين الأصغر سناً قد فعلوا ذلك. ينبغي النظر بعناية في استراتيجيات لتحفيز مشاركة الشباب والإناث في الانتخابات المقبلة.

طُلب من المستجيبين أيضاً مقارنة التغطية الإعلامية (عبر منافذ مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف) في انتخابات مايو 2015 بتغطية الانتخابات السابقة. أفاد ما يقرب من نصف المستجيبين (42 في المائة) أن التغطية

كانت (أكبر بكثير) خلال الدورة الانتخابية لعام 2015 مقارنة بالسنوات السابقة و قال 18 في المائة إن التغطية كانت (أكثر). وهكذا أشار 60 في المائة من المشاركين إلى أن التغطية الإعلامية لانتخابات 2015 كانت أكثر قوة من ذي قبل. ربما كان هذا بسبب عملية إعادة تقسيم الدوائر، التي أوجدت تنافسات انتخابية جديدة بين المرشحين والتي كان من الممكن أن تكون في السابق في دوائر منفصلة، ووضع بعض الناخبين في مناطق جديدة.

بغض النظر، أشار المستجيبون إلى أن وسائل الإعلام أولت اهتماماً أكبر بالانتخابات المحلية في عام 2015 مقارنةً بالفترة السابقة. وهو أمر مثير للاهتمام لأن أعضاء المجلس البلدي المركزي لاحظوا في عام 2019 أن التغطية الصحفية لنشاط المجلس البلدي المركزي قد تضاءلت مقارنة بالسنوات السابقة، مع إيلاء اهتمام أقل لأنشطة المجلس واجتماعاته ومقترحاته عما كان عليه في الماضي. ربما تكون الحاجة الحقيقية هي أن يستمر أعضاء وسائل الإعلام في التواصل مع المجلس البلدي المركزي بعد فترة الانتخابات، حتى يتمكنوا من توفير المعلومات للناخبين بشكل منتظم بدلاً من تركيز جهودهم خلال الفترة الانتخابية.

الشكل 2. حضور فعاليات الحملات، 2015 مقابل 2019

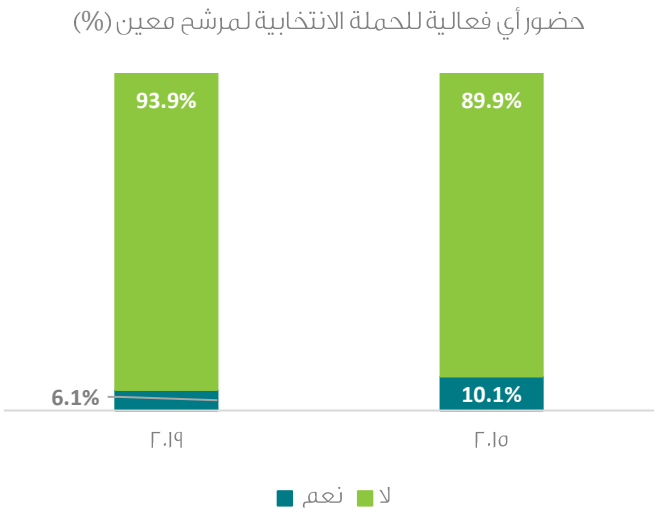

مناقشة الحملات وحضور الفعاليات

أظهرت نتائج المسح أن النقاش حول انتخابات 2015 و2019 بين القطريين كان أمراً غير مألوف إلى حد ما. في كلتا السنتين، يشير حوالي ثلث المستجيبين فقط إلى أنهم تحدثوا مع مواطنين آخرين حول تصويت المجلس البلدي المركزي "في كثير من الاحيان" أو "في بعض الاحيان". ومع ذلك، كانت المناقشات الانتخابية أكثر شيوعاً بين أولئك الذين سجلوا للتصويت. كما أفاد ما يزيد قليلاً عن نصف المستجيبين (حوالي 54 في المائة) الذين سجلوا للتصويت أنهم يناقشون الانتخابات "في كثير من الأحيان" أو "في بعض الاحيان". هذا الارتباط بين تسجيل الناخبين ومناقشة الانتخابات هام وعلى مستوى عالٍ من الدلالة الإحصائية ($p < 0.001$).

وبالمثل، المشاركة في الأحداث المتعلقة بالانتخابات منخفضة للغاية. كما هو موضح في الشكل 2، أفاد 10 في المائة فقط من القطريين حضورهم لحملة انتخابية في عام 2015، وانخفض هذا الرقم أكثر من ذلك إلى 6 في المائة في عام 2019. ومع ذلك، ترتفع النسبة إلى 22 في المائة بين الذين تم تسجيلهم للتصويت ($p < 0.001$). يؤكد هذا الاستنتاج أن أولئك الذين ينخرطون في التجربة الديمقراطية في مراحلها المبكرة من خلال التسجيل في الانتخابات، من الأرجح أن يبدوا اهتماماً أكبر إلى الانتخابات، ويتحدثوا عن الانتخابات، ويحضروا الفعاليات المتعلقة بها. وأولئك الذين لا يشاركون في هذه المرحلة الأولى، لأي سبب كان، هم غائبون إلى حد كبير عن بقية الحوار السياسي المتعلق بالانتخابات.

تواصل المرشح خلال الحملة

وفيما يتعلق بمدى تواصل المرشح مع الناخبين، تم سؤال المستجيبين في الاستبيان، "باستثناء شعارات الحملة، هل تلقيت أي اتصال مباشر يحثك على التصويت لمرشح معين؟ (على سبيل المثال، مكالمة هاتفية أو رسالة نصية أو كلمة شفهية)". في عام 2015، أبلغ أقل من ثلث المستجيبين (28 في المائة) عن الاتصال بهم مباشرة، وانخفض هذا إلى 23 في المائة في عام 2019. ومن بين الذين تم الاتصال بهم، تلقى 51 في المائة اتصال مباشر من مرشح، و41 في المائة من أحد أفراد العائلة، 42 بالمائة من زميل له، و22 و17 بالمائة أبلغوا عن اتصال من صديق أو أي شخص آخر في عام 2019. وتؤكد هذه النتائج على أهمية الشبكات الشخصية أثناء عملية الحملة.

الشكل 3. الاتصال بواسطة مرشح المجلس البلدي المركزي، 2015 مقابل 2019

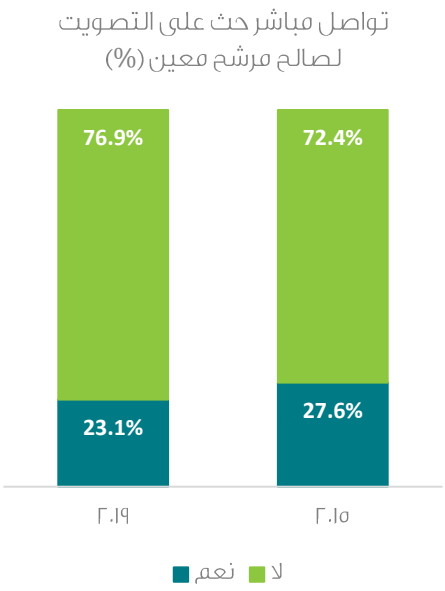

من بين الأشخاص الذين أبلغوا عن تواصلهم مع الحملات في عام 2019، عبر أكثر من نصفهم (53 بالمائة) عن الاتصال بهم من قبل واحد من هذه المصادر فقط (أفراد العائلة، الأصدقاء، إلخ)، بينما عبر 24 بالمائة عن الاتصال

بهم من قبل مجموعتين مختلفتين. وتلقى حوالي 15 في المائة اتصالات من ثلاثة مصادر مختلفة، وكان الاتصال بهم عبر أربع أو خمس مجموعات مختلفة حول الحملة الأقل شيوعا. وبالتالي، لم يتم الاتصال بأغلبية الناخبين المحتملين على الإطلاق خلال الحملة. من بين الأشخاص الذين تم الاتصال بهم مباشرة، كانت الروابط العائلية والشخصية مع المرشح هي أكثر مصادر الاتصال شيوعاً، حيث تلقى عدد قليل جداً من الأشخاص اتصالات من أكثر من مصدرين.

المرشحون والعلاقات العائلية

أفاد حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين بعدم وجود أي انتماء عائلي أو قبلي لمرشح في المجلس البلدي المركزي في عامي 2015 و2019، في حين أفاد ربع المستجيبين إنهم ينتمون على الأقل إلى القبيلة أو أحد أفراد العائلة. تظهر هذه النتيجة في الشكل 4. والجدير بالذكر أن أولئك الذين لديهم مرشح واحد على الأقل من أفراد العائلة أبلغوا عن التسجيل في قائمة الناخبين بمعدلات أعلى من تلك التي لم تفعل. في كلتا السنتين، سجل 19 في المئة فقط من المستجيبين الذين ليس لديهم مرشحون من أفراد من العائلة في التصويت. على النقيض من ذلك، في عام 2019، سجل 26 في المائة من المستجيبين الذين لديهم مرشح واحد من أسرهم، و30 في المائة ممن لديهم أكثر من مرشح للعائلة قاموا بذلك. في عام 2015، كانت هاتان النسبتان الأخيرتان أعلى، إذ بلغت 39 في المائة و40 في المائة على التوالي. وبالتالي، يرتبط وجود مرشحين من عائلة الفرد بقوة بتسجيل الناخبين، على الرغم من أن هذا التأثير يبدو أضعف في عام 2019 مقارنة بعام 2015.

علاوة على ذلك، يُظهر تحليل المتغير لثنائي للوعي بالحملة أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين وجود فرد من أفراد العائلة في انتخابات المجلس البلدي المركزي ومستوى وعي المستجيب في عام 2015 .($p < 0.001$) هذا يشير إلى أن الوعي السياسي مرتبط بالمشاركة السياسية لعائلة الفرد، مما يخلق علاقة دورية في عملية الحملة الانتخابية، بحيث يتلقى المستجيبون من العائلات النشطة رسائل عن الحملات بشكل غير متناسق والمشاركة في الانتخابات، في حين أن الأفراد من العائلات الأقل نشاطاً يكونون أقل احتمالاً للوعي أو المشاركة بالانتخابات.

الشكل 4. قرابة المرشح للمستجيب، 2015 مقابل 2019

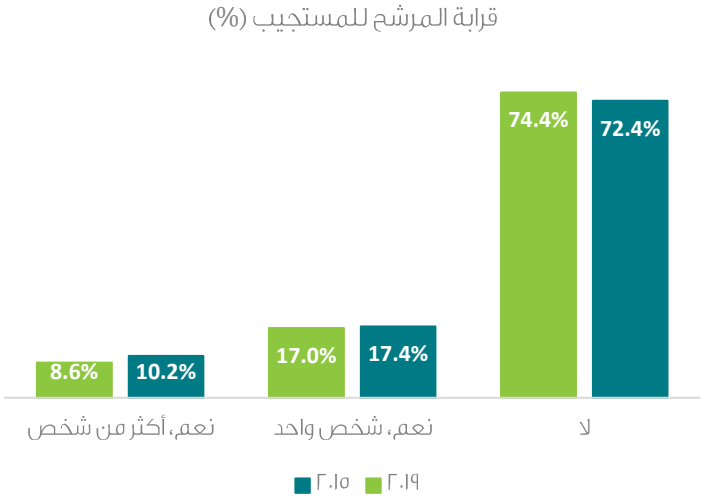

التصويت

نسبة التصويت بين المواطنين المسجلين

في يونيو 2015، أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية مسحاً لما بعد الانتخابات لفهم العلاقة بين تسجيل الناخبين والتصويت الفعلي. من بين المواطنين الذين قالوا إنهم سجلوا في قائمة الناخبين في انتخابات المجلس البلدي المركزي لعام 2015، أفاد 85 في المائة أنهم صوتوا بالفعل. ذكرت وزارة الداخلية أن نسبة المشاركة تراوحت بين 51 و87 في المائة، حسب المنطقة. على الرغم من أنه من المعروف جيداً في البحوث المسحية أن المستجيبين لديهم ميل إلى المبالغة في مشاركتهم فيما يتعلق بالتصويت في الانتخابات، إلا أن تقدير العينة يكمن في نطاق الإقبال المحتمل للناخبين وفقاً للأرقام الرسمية. يشير المسح إلى أن التسجيل في قائمة الناخبين خطوة حاسمة في العملية السياسية، وهي خطوة لا يشارك فيها غالبية المواطنين. بمجرد التسجيل في قائمة الناخبين، سيصوت أغلبية كبيرة من المواطنين في الانتخابات.

أسباب التصويت بين المواطنين المسجلين

سئل المستجيبون الذين أبلغوا عن التصويت في الانتخابات سؤال متابعة عن قرارهم بالتصويت. يظهر المسح أن 60 في المائة من الناخبين فعلوا ذلك لأنهم يعتبرونه واجباً وطنياً، و16 في المائة أفادوا بالتصويت بسبب الاعتقاد بأن التصويت والانتخابات هي أفضل طريقة للتعامل مع القضايا المهمة. وفي الوقت نفسه، قال 11 في المائة فقط إنهم صوتوا بسبب رغبتهم في دعم مرشح معين لم يكن جزءاً من عائلتهم، وقال نفس النسبة إنهم صوتوا لدعم مرشح له قرابة بهم. عموماً، أعرب المشاركون عن دعمهم القوي للتصويت باعتباره واجباً على المواطنين وليس كوسيلة لدعم مرشح معين. ومع ذلك، يبدو هذا متناقضاً مع النتائج الأخرى التي تشير إلى أهمية الروابط القبلية والعائلية لتشجيع تسجيل الناخبين.

أسباب عدم التصويت بين المواطنين المسجلين

لم يصوت بعض المستجيبين الذين سجلوا للتصويت في النهاية في الانتخابات في مايو 2015. وغالباً ما ذكر هؤلاء غير المشاركين عدم وجود وقت كاف للقيام بذلك (35 في المائة)، أو عدم وجود مرشح يميلون إلى التصويت لصالحه (24 في المائة). أفاد 8 في المائة آخرون بأنهم كانوا خارج قطر وقت الانتخابات، و33 في المائة قدموا تجارب وتفسيرات شخصية لا تتناسب مع أي فئة معينة.

القسم 2: بعد الانتخابات: المعرفة والاتصال مع المجلس البلدي المركزي

المعرفة السياسية

المعرفة بنتائج الانتخابات

بعد الانتخابات، تتحول العملية السياسية حيث يتولى المرشحون الفائزون مناصبهم وتتاح لهم الفرصة للعمل من أجل ناخبيهم ومعالجة القضايا التي تم تسليط الضوء عليها خلال الحملة الانتخابية. تبدأ هذه العلاقة بين الناخبين والأعضاء بمعرفة المرشح الذي فاز في الانتخابات والذي أصبح يمثل المنطقة السكنية التابعة لمدة أربع سنوات القادمة. وفي مسح المتابعة لمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية والمسحية الذي أجري في يونيو 2015، أي بعد انتهاء فترة الانتخابات واعلان النتائج، أفاد أكثر من نصف المواطنين (53 بالمائة) أنهم لا يعلمون المرشح الفائز في منطقتهم بعد عدة أسابيع من عملية الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، قال حوالي 20 في المائة من المستجيبين الذين صوتوا أنهم لم يسمعوا بالمرشح الذي فاز في منطقتهم، على الرغم من أن وكالة الأنباء القطرية الرسمية قد أعلنت الفائزين عبر الإنترنت وفي الصحف بعد الانتخابات بفترة قصيرة، وكان بإمكان الناخبين أيضاً أن يعلموا من الفائز من خلال الأحاديث المتداولة بين الأشخاص. هذا الاستنتاج يندرج تحت تيار عام يتمثل في عدم ارتباط الناخبين بالتجربة الانتخابية بعد الانتخابات، حيث أن بعضهم يفتقرون إلى معرفة هوية المرشح الفائز في عضوية المجلس البلدي المركزي.

المعرفة العامة بالمجلس البلدي المركزي كمؤسسة

في كلتا موجتا المسح (2015 و2019) طلب من المستجيبين الإجابة على مجموعة من ثلاثة أسئلة صحيحة أو خاطئة تهدف إلى اختبار المعرفة حول المجلس البلدي المركزي كمؤسسة. كان نص العبارة الأولى: "انتخابات المجلس البلدي المركزي تحدث مرة كل أربع سنوات."، حيث تكون الإجابة الصحيحة "صواب"، أكثر الردود كانت صحيحة في موجتي الاستبيان ما قبل الانتخابات وما بعد الانتخابات. ارتفعت نسبة المستجيبين الذين قدموا الإجابة الصحيحة بشكل طفيف من 67 بالمائة في عام 2015 إلى 73 بالمائة في عام 2019. وكان نص العبارة الثانية:

الشكل 5. المعرفة العامة حول المجلس البلدي المركزي، 2015 مقابل 2019

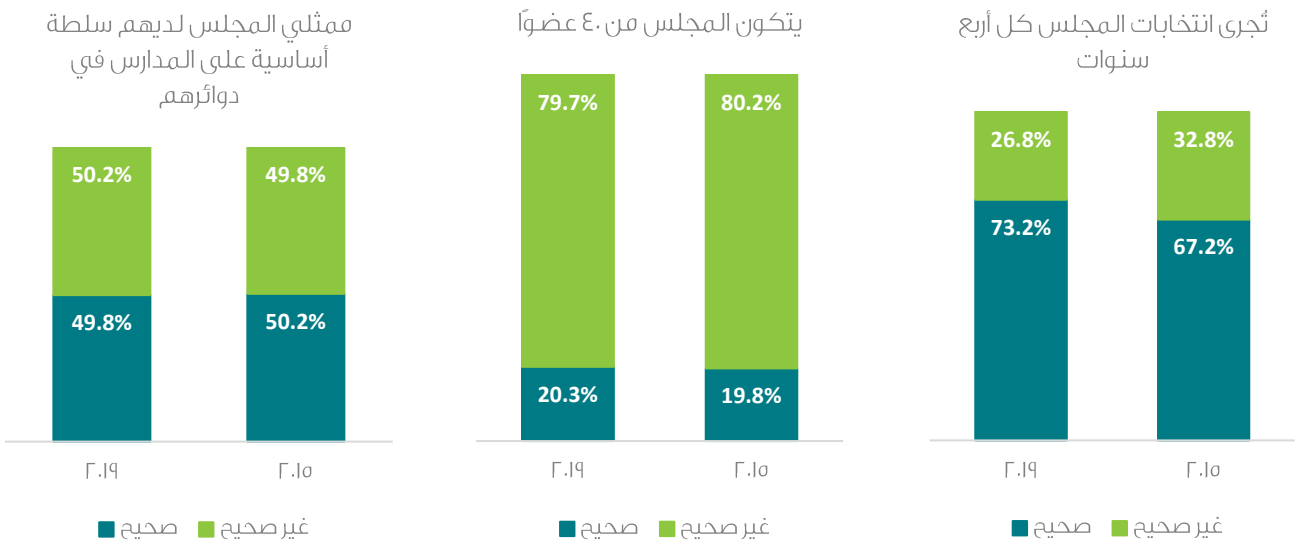

"يتمتع المجلس البلدي المركزي بالسلطة على المدارس المحلية" هي عبارة غير صحيحة، وتمكن أكثر من نصف المستجيبين من الإجابة بصحة على هذا السؤال. في عامي 2015 و2019، كان 50 في المائة من المواطنين قادرين على إعطاء الإجابة الصحيحة، مما يدل على عدم حدوث أي تغيير في المعرفة بين الدراسات الاستقصائية. نص العبارة الثالثة والأخيرة: "يتكون المجلس البلدي المركزي من 40 عضواً"، وهذا غير صحيح أيضاً نظراً لأن المجلس البلدي المركزي يتكون من 29 عضواً، تلقت هذه العبارة أقل عدد من الإجابات الصحيحة. لم تتغير نسبة الردود الصحيحة في السنوات الأربع بين عامي 2015 و2019، بنسبة 20 في المائة فقط من المواطنين يقدمون الإجابة الصحيحة. وتظهر هذه النتائج في الشكل 5.

كما كانت النسبة المئوية للمستجيبين الذين أجابوا عن الأسئلة الثلاثة بشكل صحيح تعتبر متواضعة، حيث بلغت 13 في المائة في عام 2015 و11 في المائة في عام 2019. وتمكن المزيد من المشاركين من الإجابة على سؤالين على الأقل بشكل صحيح، بنسبة 34 في المائة في عام 2015 و37 في المائة في عام 2019. قدم حوالي ثلث المستجيبين إجابة واحدة صحيحة فقط (34 في المائة و37 في المائة في مسوحات عامي 2015 و2019، على التوالي)، ولم يقدم باقي المستجيبين (20 في المائة و15 في المائة على التوالي) إجابات صحيحة. بشكل عام، زاد عدد الأسئلة التي أجاب عنها المستجيب بدقة زيادة طفيفة بين عامي 2015 و2019، من 1.3 سؤال في المتوسط إلى 1.4 في عام 2019، مما يشير إلى أن المعرفة المؤسسية ربما زادت قليلاً ولكن إذا كان الأمر كذلك، فقد تحسنت ببطء شديد.

أخيراً، مستويات المعرفة العامة حول المجلس البلدي المركزي كمؤسسة، أقل بين الإناث من الذكور. هذا صحيح في مسحي 2015 و2019. في عام 2019، على سبيل المثال، لم ينجح 13 في المائة فقط من الذكور في الإجابة على أي من الأسئلة الثلاثة الصحيحة، مقارنة بـ 18 من الإناث. وبالمثل، تمكن 52 في المائة من الذكور الإجابة على

سؤالين على الأقل بشكل صحيح، مقارنة بـ 44 فقط من الإناث. هذا التباين القائم على النوع الاجتماعي في معرفة المجلس البلدي المركزي مهم بدرجة عالية من الدلالة الإحصائية ($p = 0.009$)، ويتسق مع النتائج في أماكن أخرى في هذا التقرير والتي تشير إلى تفاعل أقل مع المجلس البلدي المركزي – قبل الانتخابات وبعدها – بين الإناث القطريون بالمقارنة مع الذكور.

التواصل مع عضو المجلس

في عام 2015 ومرة أخرى في عام 2019، سُئل المشاركون في المسح عما إذا كانوا – بغض النظر عن الانتخابات – قد تواصلوا مع عضو في المجلس البلدي المركزي كما هو موضح في الشكل 6، أفاد 11 بالمائة فقط بأنهم تفاعلوا بشكل شخصي مع ممثلهم خارج فترة الانتخابات في عام 2015، مع زيادة هذه النسبة بشكل طفيف فقط إلى 14 بالمائة في عام 2019. بشكل عام، هذا يمثل مستوى منخفض للغاية من التواصل بين العضو والناخب.

كما سُئِل المستجيبون الذين تواصلوا مع عضو في المجلس، سؤالين للمتابعة: أولاً، ما إذا كانوا قد طلبوا منه المساعدة بشأن مشكلة أو قضية، وثانيا، درجة تمكن العضو المنتخب من حل المشكلة. إجمالاً، انخفضت نسبة القطريين الذين قالوا إنهم طلبوا من ممثلهم في المجلس البلدي المركزي المساعدة في قضية ما انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2015 و2019، من 40 في المائة إلى 37 في المائة، على التوالي، بين أولئك الذين أبلغوا عن اتصالات غير متعلقة بالانتخابات. أخيراً، في عام 2015، أفاد 42 في المائة أن المشكلة قد تم حلها بالكامل، بينما قال 31 في المائة إنها تم حلها جزئياً.

الشكل 6. التفاعل مع عضو المجلس البلدي المركزي، 2015 مقابل 2019

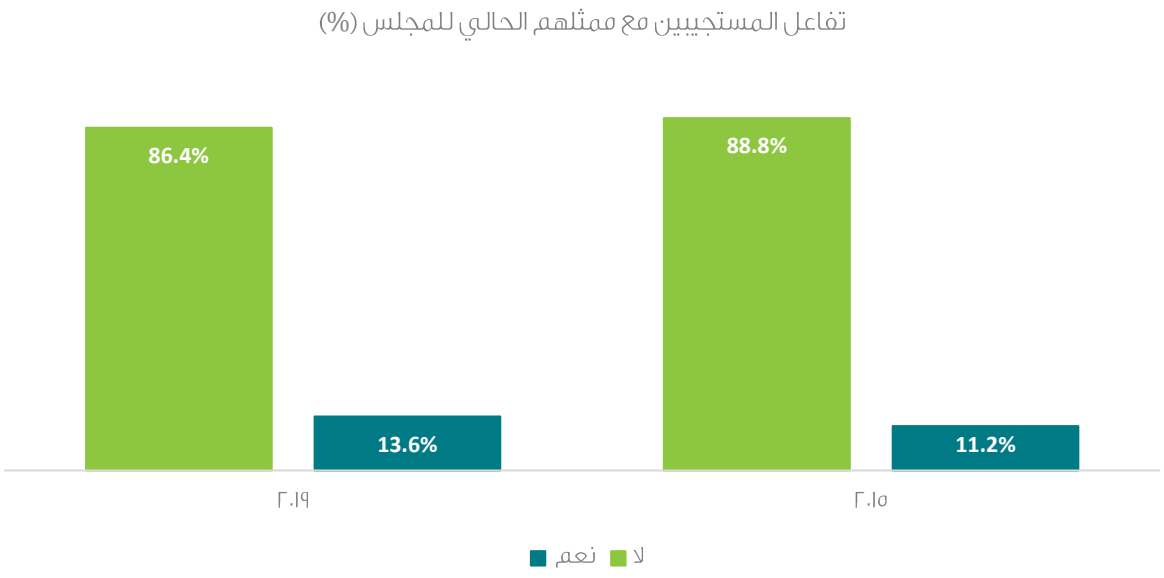

الشكل 7. طلب المساعدة من عضو في المجلس البلدي المركزي في قضية / مشكلة، 2015 مقابل 2019

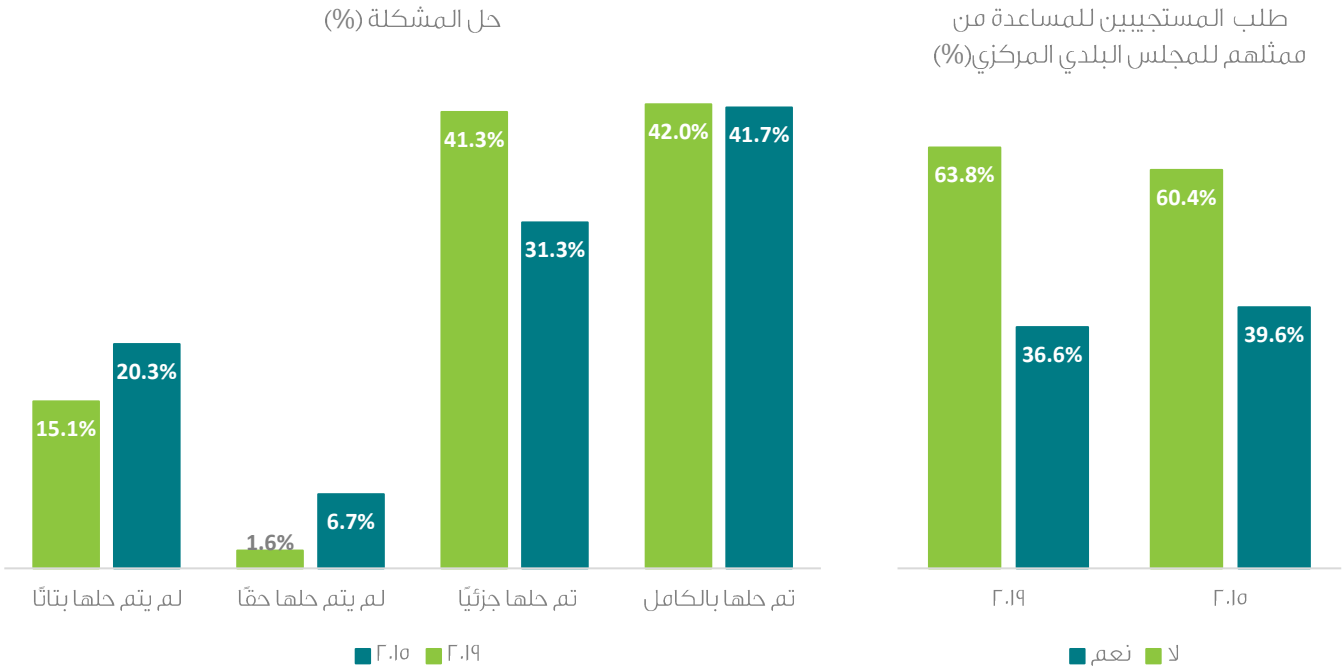

وقال بقية المشاركين أن المشكلة لم يتم حلها بالكامل (7 بالمائة) أو لم يتم حلها على الإطلاق (20 بالمائة). لم تتغير هذه النسب المئوية المعروضة في الشكل 7 بشكل كبير في عام 2019.

توضح هذه النتائج أن معظم المشكلات التي يتم رفعها إلى المجلس البلدي المركزي – تقريباً ثلاثة أرباع – يتم حلها جزئياً على الأقل من منظور المواطن. هذا يدل على أن المجلس البلدي المركزي قادر على استخدام صلاحياته الإدارية المحدودة لتقديم بعض الخدمات والمساعدة للناخبين. ومع ذلك، فإن كل من القيود المفروضة على سلطة المجلس البلدي المركزي وانخفاض معدلات التفاعل بين أعضاء المجلس والجهات المكونة له قد تمنع من عرض القضايا المهمة على المجلس و / أو معالجتها بشكل مناسب.

وهناك اعتبار اخر هو أن العديد من القطريين يحمّلون أعضاء المجلس البلدي المركزي مسؤولية تقديم الخدمات والتي هي في الواقع ليست ضمن سلطة المجلس لتقديمها. في الواقع، كما هو مبين في الشكل 8، قال أكثر من ربع المواطنين القطريين في مسح عام 2019 أن ممثلهم في المجلس البلدي المركزي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الخدمات العامة في منطقتهم، في حين تكون هذه المسؤولية في الواقع هي من مسؤوليات وزارة البلدية والبيئة. قد يساهم عدم التوافق بين توقعات المواطنين وقدرات المجلس البلدي المركزي في تقليل الرضا عن المجلس وفي النهاية يقلل الاهتمام والمشاركة الانتخابية.

الشكل 8. المجلس البلدي المركزي كمقدم خدمة أساسي(2019)

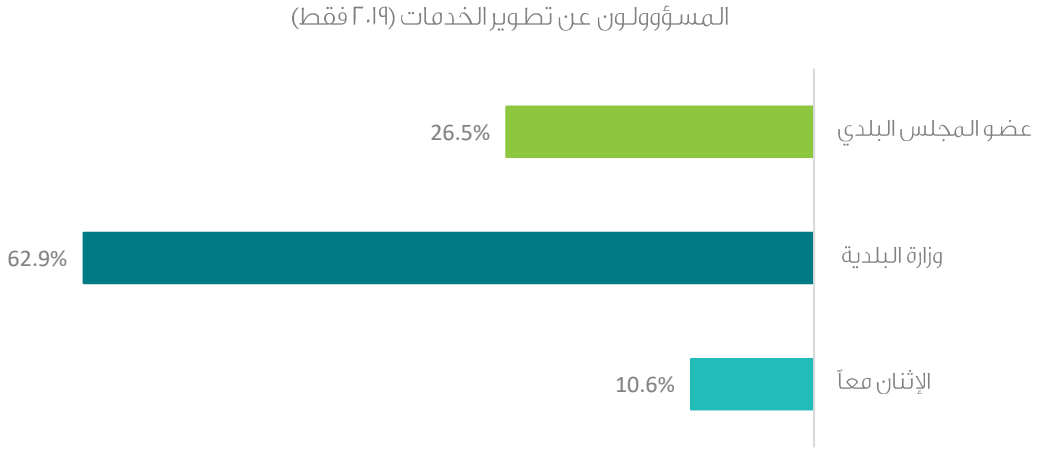

قد يظهر التفاعل مع أحد أعضاء المجلس البلدي المركزي أن المستجيب يهتم بالحياة السياسية بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية المشاركة في الأحداث الانتخابية المستقبلية. في الواقع، فإن ما يقرب من ثلث المستجيبين (29 في المائة) الذين كان لديهم تفاعل سابق مع المجلس البلدي المركزي خارج فترة الانتخابات سجلوا في قائمة الناخبين في عام 2019، في حين أن 9 في المائة فقط ممن لم يتفاعلوا مع المجلس قاموا بذلك. هذه العلاقة التي توجد أيضاً في مسح عام 2015، ذات دلالة إحصائية عالية الثقة ($p < 0.001$) وبالتالي، يمكن التعرف على المجموعة الفرعية من القطريين النشطين سياسياً من خلال المشاركة الانتخابية والوعي المستمر والتفاعل مع المجلس البلدي المركزي خارج موسم الانتخابات الذي يحدث مرة واحدة فقط كل أربع سنوات.

القسم 3: التصورات العامة للمجلس البلدي المركزي

السلطة المؤسسية

تم طرح أسئلة على المواطنين تتعلق بتصوراتهم العامة حول المجلس البلدي المركزي كمؤسسة. عند الاستفسار عن سلطة المجلس البلدي المركزي: (" ما مدى تأثير المجلس البلدي المركزي على القضايا المحلية المهمة التي تهمك؟"). أجاب المشاركون في موجتي المسح بنفس الاجابة. تم تسجيل الردود على مقياس من 0 إلى 10، حيث 0 يعني "لا تأثير / سلطة" و10 يعني "تأثير كامل / سلطة كاملة". كما هو مبين في الشكل 9، شهد متوسط الاستجابة زيادة طفيفة بين عامي 2015 و2019، من 4.5 إلى 5.0، وهو تغيير نسبي قدره 10 في المائة. قد تكون هذه الزيادة المحدودة بمرور الوقت متوقعة، حيث أن السلطة المؤسسية للمجلس البلدي المركزي نفسها لم تتغير. في كلتا الموجتين، أعرب غالبية المشاركين عن اعتقادهم بأن المجلس البلدي المركزي له سلطة محدودة، وهو ما يتسق مع الوضع الحالي للمؤسسة.

طُلب من المستجيبين كذلك تقييم مدى رضاهم عن أداء المجلس البلدي المركزي، مع عدم الاخذ بعين الاعتبار رأيهم حول ممثلهم في المجلس. تم جمع الردود على نفس مقياس سؤال السلطة (0–10). كانت الإجابات (0 و5) الأكثر اختياراً.

الشكل 9.تقييم سلطة المجلس البلدي المركزي، 2015 مقابل 2019

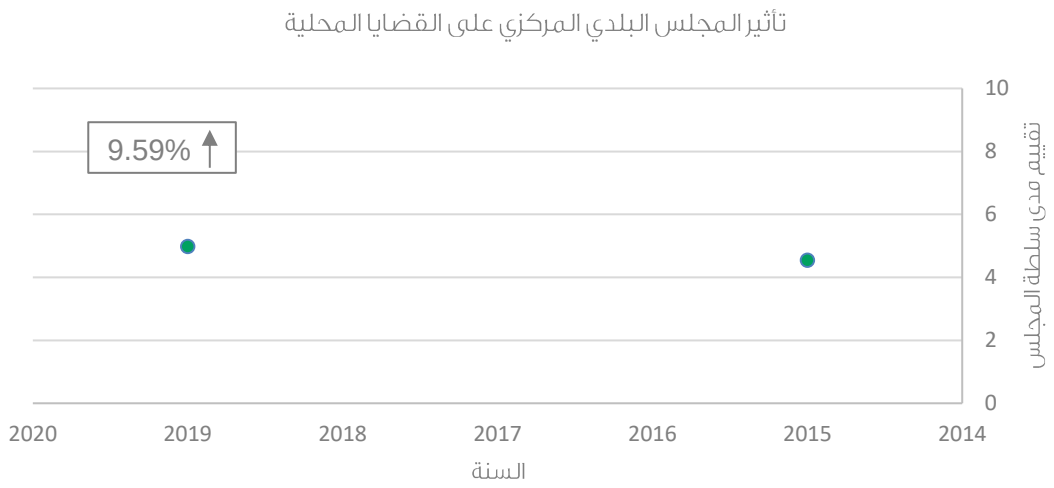

الشكل 10. الرضا العام عن المجلس البلدي المركزي، 2015 مقابل 2019

لكن متوسط الإجابات أعلى قليلاً من أسئلة السلطة (5.0 و5.7 في 2015 و2019، على التوالي). شهد الرضا العام عن المجلس زيادة مماثلة من عام 2015 إلى عام 2019 كما هو موضح في الآراء حول السلطة، مع ارتفاع الرضا بنسبة 14 في المئة من حيث النسبية بين الانتخابات. والأكثر من ذلك، يرتبط الرضا بقوة وبصورة ملحوظة مع الآراء حول السلطة: من المحتمل أن يكون القطريون الذين يعتقدون أن المجلس البلدي المركزي يتمتع بسلطة محدودة غير راضين عن أدائه العام (حوالي 0.70). ومع ذلك، يبدو أن بعض المواطنين يعبرون عن رضاهم عن المجلس البلدي المركزي على الرغم من إدراكهم لسلطته المحدودة.

الصلة بين المعرفة بالمجلس البلدي المركزي كمؤسسة والرضا العالم عن أداءه

هناك علاقة مهمة وسلبية بين الرضا عن أداء المجلس البلدي المركزي والمعرفة بالمؤسسة. في كل مسحي 2015 و2019، يميل القطريون من هم على معرفة أكبر حول المجلس البلدي المركزي -والذي تم تعريفه على أنه إعطاء الإجابات الصحيحة على الأسئلة الثلاثة التي تمت مناقشتها سابقاً – إلى أن يكونوا غير راضين عن أدائه. قد تؤدي المعرفة بسلطة المجلس البلدي المركزي المحدودة إلى عدم الرضا عما أنجزه حتى الآن، في ضوء ما كان يمكن انجازه بشكل أفضل. الفرق بين التوقعات والمخرجات يتجلى في عدم الرضا. في هذه الحالة، يبدو أن مصدر عدم الرضا هو السلطة المؤسسية المحدودة للمجلس البلدي المركزي، والتي لا يمكن تصحيحها بمجرد انتخاب أعضاء المجلس الأكثر مهارة. بدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تغييرات قانونية ومؤسسية لإقناع المواطنين بأن المجلس البلدي المركزي هو هيئة تستحق استثماراتهم من ناحية الوقت والمشاركة.

المجلس البلدي المركزي والفعالية السياسية

طلب في المسح الذي اجري عام 2015 من المستجيبين تقييم مستوى فعاليتهم السياسية – بمعنى أي مدى يشعرون أنهم قادرون على التأثير في قرارات الدولة التي تؤثر عليهم. وافقت أغلبية كبيرة (67 في المائة) إما بشدة أو إلى حد ما على عبارة "المواطنون العاديون لديهم القدرة على التأثير في سياسات الدولة وأنشطتها". علاوة على ذلك، وافق 88 في المائة على أن "تهتم دولة قطر بآراء الناس المشابهة لرأيي". بالإضافة، عندما سئلوا عما إذا كانوا يرغبون في الحصول على رأي أكبر فيما يحدث في منطقتهم السكنية، فضل 40 في المائة من المستجيبين أن يكون لهم رأي أكبر بدلاً من ترك الأمور للسلطات المعنية (60 في المائة). وهكذا، فإن المواطنين واثقون عموماً أن آرائهم مهمة للدولة، ويرغب البعض في القيام بدور أكثر نشاطاً في صنع القرار المحلي. في الواقع، يمكن أن يعمل المجلس البلدي المركزي كمنصة يعبر من خلالها القطريون عن آرائهم ويلعبوا دوراً نشطاً في صنع القرار داخل منطقتهم ، لكن التحليل السابق أظهر أنه لم يرق إلى مستوى التوقعات في هذا الصدد. من المرجح أن تكون التغييرات في الإطار الانتخابي لاختيار أعضاء المجلس البلدي المركزي والكفاءات الإدارية للمجلس ضرورية لمساعدة الهيئة المنتخبة الوحيدة في قطر على تحقيق إمكاناتها.

أظهرت النتائج السابقة أن القطريين الذين يشعرون أن الدولة تهتم بآرائهم من الأرجح أن تكون لديهم ثقة في المجلس البلدي المركزي كمؤسسة. في الواقع، فإن التعبيرات عن الفعالية – الشعور بأن آراء الفرد مهمة – ترتبط بشكل إيجابي وبشكل كبير بالإيمان بسلطة المجلس البلدي المركزي .وبعبارة أخرى، فإن المواطنين الذين يرون أن المجلس البلدي المركزي لا يتمتع إلا بسلطة ضئيلة لإجراء تغييرات فيما يتعلق بالقضايا المهمة، يعبرون أيضاً عن ثقتهم في أن آرائهم تهم الحكومة أو أنها يمكن أن تؤثر على عملية صنع القرار في الدولة.

وجهات النظر تجاه انتخابات المجلس البلدي المركزي ومجلس الشورى

أخيراً، قام مسح معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية أيضاً بقياس الاهتمام العام في الانتخابات المرتقبة لمجلس الشورى في قطر. طُلب من المشاركين في عامي 2015 و2019 تقييم مستوى اهتمامهم بالمشاركة في انتخابات مجلس الشورى إذا حدثت. حيث أن العديد من النتائج تستحق الدراسة في هذا الصدد.

أولاً، تشير المقارنة بين بيانات ما قبل الانتخابات وما بعد الانتخابات التي تم جمعها في عام 2015 إلى انخفاض الاهتمام بمجلس الشورى في أعقاب انتخابات المجلس البلدي المركزي لعام 2015. قبل انتخابات المجلس البلدي المركزي لعام 2015، أفاد 41 في المائة من القطريين أنهم مهتمون للغاية وقال 14 في المائة إنهم غير مهتمين على الإطلاق بانتخابات مجلس الشورى. بعد الانتخابات، كان 32 في المائة مهتمين جداً و23 في المائة غير مهتمين على الإطلاق. لا تدعم النتائج فكرة أن الاهتمام العام بالانتخابات لتشكيل هيئة وطنية يعزز من الانتخابات المحلية. واستناداً الى تلك النتائج، من الواضح أن هدف المجلس البلدي المركزي في إعداد

المواطنين للمشاركة في الانتخابات المقبلة لا يسري على المسار الصحيح. ومع ذلك، هناك المزيد من القضايا التي قد تُدرس لفهم مسألة الانتخابات بشكل أكبر.

هناك علاقة إيجابية وهامة بين الاهتمام بانتخابات مجلس الشورى المحتملة في قطر والرضا عن المجلس البلدي المركزي. بشكل عام، فإن القطريين الراضين عن المجلس البلدي يهتمون أكثر بالمشاركة في انتخابات مجلس الشورى المقبلة. وبالتالي، فإن تعزيز مصداقية المجلس البلدي المركزي كمؤسسة يمكن أن يساعد في دعم الاهتمام بأنواع الانتخابات الأخرى، مثل مجلس الشورى.

كما أن هناك علاقة إيجابية بين التسجيل في قائمة الناخبين في انتخابات المجلس البلدي المركزي والاهتمام بانتخابات مجلس الشورى المقبلة. من بين القطريين الذين سجلوا في عام 2019، على سبيل المثال، أفاد 63 في المائة أنهم مهتمون للغاية، بينما قال 28 في المائة أنهم مهتمون إلى حد ما بالمشاركة في انتخابات مجلس الشورى المحتملة (التي بلغت 90 في المائة). من ناحية أخرى، أفاد 40 في المائة فقط ممن لم يسجلوا أنفسهم للتصويت في عام 2015 بأنهم مهتمون بانتخابات مجلس الشورى، وقال 36 في المائة إنهم مهتمون إلى حد ما (ما مجموعه 76 في المائة).

كما هو متوقع، ترتبط المشاركة في نوع واحد من الانتخابات (محلي) باهتمام بالمشاركة في نوع آخر من الانتخابات (وطني). وبالتالي، فإن القضية ليست أن انتخابات المجالس المحلية في قطر تفتقر إلى القدرة على إعداد المواطنين لأشكال إضافية من المشاركة والتمثيل السياسيين، بل أن غالبية السكان لا يشاركون في الانتخابات المحلية وبالتالي لا يحصدون الفوائد المرجوة من ذلك. من بين أولئك الذين يشاركون في انتخابات المجلس البلدي المركزي والذين يشعرون بالرضا عن عمل المجلس، فإن دعم انتخابات مجلس الشورى مرتفع. وهذا يدعم الاستنتاج بأن المواطنين الذين يشاركون في السياسة يرغبون في قنوات أكثر للتعبير عن آرائهم وتفضيلاتهم، في حين أن أولئك غير المهتمين بالسياسة فلا يهمهم الأمر.

القسم 4: توصيات السياسات

زيادة المشاركة

يميل إلى المشاركة بعملية الترشيح والانتخاب عدد قليل نسبياً من القطريين وأسرهم النشطة سياسيا بدرجات غير متساوية. يجب أن تستهدف حملات الترشيح والجهود المبذولة لزيادة نسبة مشاركة الأسر التي لم تنشط بعد في السياسة المحلية. سيساعد ذلك المواطنين الذين لديهم علاقات سياسية محدودة وكذلك يشجع جميع القطريين على أن يكون لهم صوت في صنع القرار. ينبغي أن تستهدف الجهود المماثلة الشباب البالغين الذين أصبحوا مؤهلين للتصويت لأول مرة والذين لديهم خبرة أو اهتمام قليل في الأمور السياسية، بغض النظر عن مستوى مشاركة أسرهم. يمكن أن تستخدم طرق ترويجية مبتكرة للتشجيع على المشاركة في الانتخابات وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي على حد سواء للتواصل حول إجراءات الانتخابات وتثقيف المواطنين عن دور المجلس البلدي المركزي خارج وقت الانتخابات.

علاوة على ذلك، فإن التسجيل للتصويت هي عملية تحدث مرة واحدة كل أربع سنوات. ومع ذلك، تشير نتائج مسح معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية إلى أن اهتمام الجمهور بالمجلس يتراجع أثناء الانتخابات. يمكن أن تساهم العناصر التي تعزز الحوار المستمر حول الشؤون المحلية في تعزيز المشاركة أثناء الانتخابات. على سبيل المثال، يمكن تحديث قوائم التسجيل بشكل مستمر بحيث يمكن للمواطنين إخطار السلطات المعنية فور حدوث أي تغيير في حالة تصويتهم، مثل نقل المساكن، أو أن يصبحوا مؤهلين للمشاركة لأول مرة، أو الانضمام إلى الجيش أو الشرطة (أو أن يصبحوا غير مؤهلين للتصويت). وهكذا يمكن للمواطنين تسجيل معلومات الناخبين في الدائرة المناسبة على الفور بدلاً من الاضطرار إلى الانتظار عدة سنوات في بعض الحالات للقيام بذلك. أيضاً، إذا كان لدى المواطنين خيار تحديث حالة تصويتهم وتفاصيلهم بطريقة مستمرة، بغض النظر عن ظروفهم في حالة الانشغال أو السفر، بطرق أخرى أثناء حملات التسجيل، مما يجعلهم قادرين على المشاركة في الانتخابات.

زيادة إقبال الناخبين

لحسن الحظ، فإن نسبة الإقبال على التصويت بين القطريين المسجلين في المجلس البلدي المركزي مرتفعة بالفعل. يجب أن تتبع استراتيجيات التحسين نهجاً مشابهاً للنهج الموصي به لتسجيل الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز سمعة المجلس في المراقبة الفعالة وحل المشكلات قد يعزز مصداقيته ويساعد على إقناع المواطنين بأن الأمر يستحق وقتهم وجهدهم للمشاركة.

تحسين التمثيل والمُساءلة

أظهرت النتائج التي تم تقديمها هنا أن الرأي العام حول السلطة المؤسسية للمجلس البلدي المركزي ترتبط بتسجيل الناخبين، والرضا العام عن المجلس البلدي المركزي مرتبط بإقبال الناخبين. تبعا لذلك، هذه المواقف هي تنبؤات هامة للمشاركة، وينبغي إيلاء الاهتمام لتحسينها. كما ذكرنا سابقاً، يرتبط هذان المتغيران ارتباطاً وثيقاً، بحيث يرتبط الرضا عن المجلس ارتباطاً وثيقاً بتقييم سلطته. علاوة على ذلك، هناك علاقة سلبية بين الرضا عن المجلس والمعرفة به كمؤسسة، مما يشير إلى أن المواطنين الأكثر وعياً بالمجلس ودوره هم أكثر استياء أيضاً.

في أفضل الاحوال، ينبغي أن تشجع المعرفة بالمجلس وجهات النظر الإيجابية. ومع ذلك، قد ينتقد الناخبون المجلس البلدي المركزي عندما يرون أنه غير ذات صلة بحياتهم أو يفتقر إلى السلطة لمعالجة مخاوفهم. يجب توضيح السلطات والمسؤوليات المحددة للمجلس حتى يتمكن الناخبون من التواصل مع الجهة الحكومية الصحيحة فيما يتعلق بمخاوفهم وقضاياهم، وبعد ذلك مساءلته عن جودة تقديم الخدمات. إن فهم دور المجلس البلدي المركزي سيساعد المواطنين أيضاً على إدارة توقعاتهم بشأن ما يمكن أن يحققه، وربما يؤدي إلى خيبات أمل أقل. يمثل سوء الفهم الشائع حول المسؤوليات النسبية لكل من المجلس البلدي المركزي ووزارة البلدية والبيئة في تزويد المواطنين بالخدمات المحلية مشكلة خاصة يجب معالجتها.

زيادة وضوح أنشطة المجلس البلدي المركزي ونجاحاته

يلعب الإعلام دوراً مهماً في تزويد القطريين بالمعلومات عن المجلس. حيث أن نشر الحقائق الإيجابية حول نجاحات المجلس البلدي المركزي يمكن أن يؤدي الى مواجهة الأفكار السلبية حول أدائه وسلطته وأهميته، وبالتالي زيادة رضا المواطنين عنه. علاوة على ذلك، يمكن لوسائل الإعلام أن تحقق أكثر من مجرد تسليط الضوء على نجاحات المجلس، حيث يمكنها أيضاً تحسين مسؤولية المجلس البلدي المركزي من خلال الإبلاغ بدقة عن جهوده، بما في ذلك مقترحاته ونجاحاته. حيث يحتاج الناخبون إلى رؤية نتائج ملموسة، ويمكن لوسائل الإعلام مساعدتهم في تحديد مشاريع وحملات الخدمة العامة المحددة التي تحققت نتيجة لعمل المجلس. وعلاوة على التغطية في وسائل الإعلام المختلفة، يمكن وضع لافتات في الأماكن العامة تذكر الناخبين بأعمال وفعاليات المجلس البلدي المركزي.

يمكن لأعضاء المجلس العمل بشكل فردي أيضاً على جعل الناس في مناطقهم السكنية أكثر وعياً بأنشطتهم من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. قد يكون نشر صور لمشاريع الأعمال قيد التنفيذ وعند اكتمالها مفيداً في هذا الصدد. ينشر بعض أعضاء المجلس الكتيبات خلال موسم الانتخابات التي تبرز إنجازاتهم. يعد نشر مثل هذه المعلومات أمر مفيد، وينبغي ممارسته على نطاق أوسع. يمكن أن تنظر لجنة المجلس البلدي المركزي كمؤسسة في نشر التقارير السنوية للإصلاحات والمشاريع التي روجت لها بصيغة يسهل على الناخبين قراءتها

وفهمها. يجب أن يكون توزيع هذه التقارير السنوية واسعاً بما يكفي للوصول إلى جميع المواطنين بدلاً من المجموعات التي تشارك عادة في الأنشطة السياسية.

تعزيز الروابط بين أعضاء المجلس البلدي المركزي وسكان المناطق السكنية

تعد المؤسسات المنتخبة المحلية في أفضل حالاتها عندما تتواصل بشفافية وتستمع وتستجيب لحاجات الناخبين. يجب أن يشارك المواطنون وأعضاء المجلس في حوارات سياسية شاملة ومستدامة حول القضايا المهمة للمجتمع طوال فترة السنوات الأربع وليس فقط خلال فترة الانتخابات. ويقصد بالتواصل الشامل أنه يمكن الاتصال بعضو المجلس من قبل الذكور والإناث، من كل العوائل ومن كل الطبقات الاجتماعية، حيث يجب أن يُسمعوا ويُعاملوا بنزاهة. يمكن للأعضاء أيضاً التفكير في استخدام مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال للوصول إلى ناخبيهم مثل الزيارات المنزلية والمكالمات الهاتفية والرسائل النصية وتفاعلات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي قد تكون مفضلة لدى فئات معينة من المجتمع، مثل النساء أو الشباب.

أخيراً، يمكن للمجلس البلدي المركزي أيضاً التفكير في عقد اجتماعات منتظمة مع افراد المجتمع أو المناطق السكنية لمعالجة المشكلات التي قد تنشأ فيها اختلافات في الرأي. ستدعو هذه الاجتماعات المواطنين إلى التعبير عن آرائهم ومصادر قلقهم للمجلس وممثلي الشركات المدنية والشركات الأخرى المناسبة. إن إنشاء مساحة عامة للمناقشة قد يؤدي إلى مزيد من الرضا عن الجهود المتبعة التي يبذلها المجلس، حيث سيكون للمواطنين فرصة للتعبير عن آرائهم واهتماماتهم مباشرة.

معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية
جامعة قطر
ص.ب. صندوق 2713، الدوحة، قطر
بريد إلكتروني: sesri@qu.edu.qa